العرب
السبت 2020/02/08
السنة 42 العدد 11611

صندوق النقد يحذر من تلاشي ثروات دول الخليج

تأخر الإصلاحات قد يبدد تريليوني دولار خلال 15 عاما

صعوبة مواصلة الاحتماء بالثروة

حذر صندوق النقد الدولي دول الخليج من أن تأخر إجراء الإصلاحات الاقتصادية الضرورية قد يؤدي إلى تبديد جميع احتياطاتها المالية، التي قدرها بنحو تريليوني دولار، خلال 15 عاما.

لندن - قال صندوق النقد الدولي إن دول الخليج العربية، التي تعد من أغنى دول العالم، قد تشهد تلاشي ثروتها المالية، إذا لم تتخذ إجراءات لتسريع الإصلاحات المالية في ظل ترجيح استمرار تدني أسعار النفط.

وأضاف أن "جميع دول مجلس التعاون الخليجي تدرك الطبيعة الثابتة للتحدي الذي تواجهه... لكن السرعة والحجم المتوقعين لإجراءات الضبط المالي في معظم الدول، قد لا يكفيان لتحقيق الاستقرار في ثروتها".

وذكر الصندوق في دراسة حول "مستقبل النفط والاستدامة المالية" أنه "في ضوء الوضع المالي الحالي، فإن الثروة المالية القائمة للمنطقة قد تُستنفد في الخمسة عشر عاما المقبلة".

تسهم دول مجلس التعاون الخليجي الست، التي قدر صندوق النقد صافي ثروتها المالية بنحو تريليوني دولار، بأكثر من خُمس المعروض النفطي العالمي، لكن اقتصادات المنطقة تضررت بشدة من جراء انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014.

وتحاول تلك الدول منذ سنوات تنويع الاقتصاد وزيادة الإيرادات غير النفطية وإصلاح الاختلالات المالية، لكن صندوق النقد يرى أنها لم تتمكن من تعويض أثر تدني إيرادات النفط والغاز بشكل كامل حتى الآن.

وقالت المؤسسة المالية الدولية التي تتخذ من واشنطن مقرا إن الطلب العالمي على النفط قد يبلغ ذروته في عام 2040 أو قبل ذلك بكثير إذا اتسعت الجهود التنظيمية لحماية البيئة وترشيد استهلاك الطاقة.

وكانت دول الخليج تستخدم ثروتها من موارد الطاقة طوال عقود في توفير فرص العمل لملايين المواطنين في القطاع العام، الأمر الذي أدى إلى اختلالات في الموازنات بعد تراجع إيرادات صادرات الطاقة. لكن وظائف القطاع العام ذات الأجور المرتفعة والتي لا تتطلب مجهودا يذكر من العاملين أفرزت إنتاجية متدنية وثقافة استحقاق دون مسوغات، فضلا عن ارتفاع التكلفة مع نمو أعداد السكان.

وتتعرض الميزانيات للمزيد من الاستنزاف بفعل الإنفاق العام السخي على الدعم والخدمات الاجتماعية ومعاشات التقاعد.

وشرعت حكومات دول الخليج في إجراءات تقشف لكن بوتيرة بطيئة وتدريجية خشية التذمر الشعبي. وفرضت بعض الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة في بعض الدول. لكن معظمها لا يزال يجد صعوبة في الموازنة بين الانضباط المالي والنمو.

وقال صندوق النقد الدولي إن العمل بضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية كان خطوة إيجابية وإن "هناك فرصة كبيرة لاتخاذ هذا التقدم قاعدة يمكن البناء عليها".

صندوق النقد الدولي: **ليس أمام دول الخليج أي خيار سوى تسريع الإصلاحات**

وأضاف أنه "مع تحول المنطقة صوب اقتصاد غير نفطي، فإن تحول دول الخليج من تلك المستويات إلى ضرائب واسعة النطاق، قد يحقق تنوعا للإيرادات تشتد الحاجة إليه".

وكان صندوق النقد قد ذكر في الشهر الماضي أن الكويت، التي تملك أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم، قد تحتاج إلى تمويل بنحو 180 مليار دولار على مدار الأعوام الستة المقبلة في ظل غياب المزيد من الإجراءات المالية الجذرية.

وتتوقع السعودية، أكبر اقتصاد عربي وأكبر مصدر للنفط في العالم، عجزا حجمه 50 مليار دولار هذا العام، ارتفاعا من 35 مليار دولار في العام الماضي.

ويرى الصندوق أن دول الخليج، التي طالما اعتمدت بشدة على عوائد النفط قد لا تجد أي خيار سوى تسريع وتوسعة الإصلاحات الاقتصادية تجنبا لأن تصبح مقترضة صافية.

وقدر صندوق النقد نسبة النمو الاقتصادي التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي في العام الماضي بنحو 0.7 في المئة في انخفاض كبير عن تقديرات عام 2018 البالغة 2 في المئة، بعد أن كانت تسجل نموا يزيد على 4 في المئة قبل انخفاض أسعار النفط في عام 2014.

وذكر أن سوق الطاقة العالمي يشهد تغييرا كبيرا مع قيام التقنيات الحديثة بزيادة العرض، بينما دفعت المخاوف المتعلقة بالتغير المناخي العالم إلى الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة.

وأكد الصندوق أن تلك التحولات "تمثل تحديا كبيرا في مجال الاستدامة المالية لدول الخليج" التي يجب أن تتكيف مع انخفاض الأسعار وتراجع الطلب لفترة طويلة الأجل.

وتشير التقديرات إلى أن ديون حكومات دول الخليج ارتفعت في نهاية العام الماضي إلى نحو 500 مليار دولار مقارنة بنحو 100 مليار دولار في عام 2014.

انحدار جديد لليرة التركية

إسطنبول - تهاوت الليرة التركية أمس إلى أدنى مستوياتها منذ مايو 2019 بعد تعليقات من وزير المالية والخزانة براءت البيرق أشار فيها إلى أن البنك المركزي قد يواصل خفض أسعار الفائدة وفي وقت يستعد فيه الجيش التركي للمزيد من المواجهات في سوريا.

وانحدر سعر صرف الليرة تحت حاجز 6 ليرات للدولار مسجلة 6.0275 مقابل الدولار في أكبر انخفاض يومي منذ عدة أسابيع، وذلك بعد ساعات من إعلان أنقرة عن إكمال إصدار سندات بقيمة 4 مليارات دولار.

وذكرت وكالة بلومبرغ أن تركيا تعتزم تشديد العقوبة على التداول من الداخل والتلاعب بالسوق في إطار خطة واسعة لإصلاح القوانين، التي تنظم قطاعها المصرفي وأسواق رأس المال.

وقالت إن تلك الإجراءات تأتي تحسبا لهذا التدهور الجديد في قيمة الليرة، الذي يعزى إلى مغامرات الرئيس رجب طيب أردوغان الخارجية وخاصة في سوريا وليبيا، والتي تواجه معارضة عالمية واسعة.

ووفقا لمشروع قانون قدمه حزب العدالة والتنمية إلى البرلمان، تم رفع الحد الأدنى لعقوبة السجن لأي شخص يتلاعب في أسعار الأوراق المالية أو يستفيد من معلومات حصل عليها بشكل غير قانوني من سنتين إلى ثلاث سنوات.

وكان معهد الإحصاء التركي قد أعلن أن معدل تضخم أسعار المستهلكين ارتفع في شهر يناير بأكثر من المتوقع إلى 12.15 في المئة على أساس سنوي، في وقت تتواصل فيه النظرة السلبية للاقتصاد التركي على المدى الطويل من قبل وكالات التصنيف العالمية.

وكان استطلاع أجرته رويترز لآراء المحللين قد رجح أن يستقر التضخم في يناير عند 11.86 في المئة أو عند مستويات مقاربة لمستوياته في ديسمبر البالغة 11.84 في المئة.

إشارة براءت البيرق إلى خفض أسعار الفائدة أطلقت شرارة انحدار سعر الليرة

وجاء الارتفاع الجديد معاكسا لتوقعات محافظ البنك المركزي التركي مراد أويصال، الذي رجح أن تتراجع نسبة التضخم إلى حدود 8.2 في المئة.

وسبق لوزير الخزانة والمالية أن ذكر مرارا أن الحكومة التركية تهدف إلى إنهاء العام 2019، بمعدل تضخم دون 12 في المئة.

في هذه الأثناء نقلت وكالة بلومبرغ عن وزارة الخزانة التركية تأكيدها أنها تعتزم اقتراض 21 مليار ليرة من السوق المحلية خلال الشهر المقبل وليس 29 مليار ليرة كانت تعتزم اقتراضها في وقت سابق.

الرئيس الجزائري يعلن عن نموذج اقتصادي جديد

كثفت الحكومة الجزائرية جهودها لإصلاح السياسات الاقتصادية البالية بالإعلان عن نموذج اقتصادي جديد بهدف إخراج البلاد من أزماتها العميقة. لكن محللين يقولون إن المهمة في غاية الصعوبة بسبب رسوخ السياسات التقليدية وتغلغل البيروقراطية في مفاصل أجهزة الدولة.

الجزائر - كشفت الحكومة الجزائريّة، التي تُواجه أزمة سياسيّة واقتصاديّة خطيرة، عن الخطوط العريضة لمخطّط عمل يهدف إلى إنعاش الاقتصاد الذي يعاني من الترهل والركود بسبب اعتماده الشديد على ريع عوائد صادرات الطاقة.

وتحاول الحكومة الجديدة، التي تشكلت بعد انتخابات رئاسيّة في 12 ديسمبر، بهذه الخطوة تهدئة الحراك الشعبي، الذي يواصل رفض تلك الانتخابات ونتائجها ويتهم الحكومة بأنها امتداد للنظام السابق.

وأوضح بيان صدر إثر اجتماع استثنائي للحكومة ترأسه رئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون، أن مخطط عمل الحكومة سوف يركز على "ثالوث التّجديد الاقتصادي القائم على الأمن الغذائي والانتقال في مجال الطاقة والاقتصاد الرقمي".

وشدّدت الحكومة في بيانها على "ضرورة الاستعجال باعتماد مراجعة عميقة لأنماط الحوكمة واستنباط قواعد جديدة لإنجاح سياسات التنمية وخلق ديناميكيّة تفاعلية".

وتُعاني الجزائر من اعتمادها الشديد على عوائد صادرات النفط والغاز، التي تراجعت أسعارها بشدة منذ منتصف عام 2014، الأمر الذي انعكس سلبا على الموازنة وعلى احتياطات البلاد من العملات الصعبة.

وأشارت الحكومة إلى أنّها سوف تعمد، وفقَ مخطط عملها الجديد إلى "وضع خارطة وطنية للاستثمار، بفتح فضاءات جديدة للعقار الصناعي، لاسيّما في الهضاب والجنوب".

وأكدت أن النموذج الاقتصادي الذي يسعى "لتنويع النمو واقتصاد المعرفة، سيكون من بين أهم محاوره تحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتكثيف الصادرات خارج قطاع المحروقات، وفق قواعد قانونية تساعد على بعث الثقة بين المتعاملين والمستثمرين والدولة".

وقال الرئيس الجزائري في رسالة وجهها إلى المشاركين في ندوة دراسية نظمتها منظمة محامي العاصمة، حول قضايا الحماية القانونية للاستثمار، إن تعديل المنظومة التشريعية سوف يعزز استقطاب الاستثمارات الأجنبية للمساعدة في نقل التكنولوجيا والمعرفة كمرحلة أولى وتوطينها كمرحلة ثانية.

عبدالمجيد تبون

تعديل المنظومة التشريعية سوف يعزز استقطاب الاستثمارات

وأشار إلى أن "الجزائر وقعت العشرات من الاتفاقيات مع 50 دولة لحماية الاستثمارات الأجنبية وأن حرية الاستثمار والتجارة المكرسة دستوريا تستدعي مزيدا من الحماية والتطوير، وهو الأمر الذي سيؤخذ بعين الاعتبار في التعديل الدستوري القادم".

وأكد تبون أن ذلك التعديل المرتقب سوف يؤدي إلى إرساء "أسس الجمهورية الجديدة على قواعد دائمة لا تتأثر بزوال الرجال، بعيدا عن الفساد وأنها سترسخ الفصل الفعلي بين السلطات والتداول السلمي على السلطة وتعزيز الثقة بين الحاكم والمحكوم".

بانتظار النموذج الاقتصادي الجديد

ساعات أبل تتجاوز مبيعات الساعات السويسرية

حققت مبيعات ساعات أبل نقلة نوعية تحمل دلالات كبيرة حين تجاوزت في العام الماضي إجمالي مبيعات صناعة الساعات السويسرية، لتقلب بذلك واقع تلك الصناعة الراسخة منذ عقود.

لندن - أكدت بيانات جديدة أن ساعات أبل الذكية سجلت مبيعات تصل إلى 31 مليون ساعة، بحسب تقديرات شركة ستراتيجي أنالاتكس، حيث لا تفصح شركة أبل عادة عن أرقام مبيعات الأجهزة القابلة للارتداء.

وقارنت شركة أبحاث السوق مبيعات ساعة أبل الذكية مع صناعة الساعات السويسرية الشهيرة، والتي باعت 21 مليون وحدة في العام الماضي، ويشمل ذلك جميع ماركات الساعات السويسرية مجتمعة.

وترجح البيانات أن تواصل مبيعات ساعات أبل الذكية الابتعاد في الهيمنة على مبيعات الساعات بعد أن أكدت أنها سجلت العام الماضي نموا جامحا بلغت نسبته 36 في المئة، بزياد تقارب 8 ملايين ساعة عن مبيعات عام 2018.

وفي المقابل ذكرت شركة ستراتيجي أنالاتكس أن صناعة الساعات السويسرية سارت في اتجاه معاكس وسجلت انخفاضا في المبيعات في العام الماضي بلغت نسبته 13 في المئة على أساس سنوي، لتنحدر المبيعات من 24.2 مليون إلى 21.1 مليون ساعة فقط.

ويؤكد ذلك أن نمو مبيعات ساعات أبل الذكية يقتطع بشكل متزايد من زبائن الساعات التقليدية.

وذكرت ستراتيجي أنالاتكس أن ساعة أبل أصبحت تحظى بشعبية كبيرة لدى المشترين الشباب الذين يفضلون الساعات الذكية، وخاصة في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية والدول الآسيوية.

وأرجعت سبب ذلك إلى تقنياتها سهلة الاستخدام والتطبيقات والتصميم الجذاب وترابط وظائفها مع الهواتف الذكية، في وقت لا تزال الساعات التقليدية مفضلة لدى كبار السن من المستهلكين، الأمر الذي يرجح اتساع هيمنة ساعة أبل مع مرور الوقت.

كما أن ساعات أبل يجري تحديثها باستمرار وهو ما يدفع المستخدمين إلى شراء الأجيال الجديدة منها، في حين يحتفظ مستخدمو الساعات التقليدية بساعات لفترات طويلة.

وأكد ستيفن والتزر كبير المحللين في ستراتيجي أنالاتكس أن ساعة أبل الذكية جذابة بشكل خاص للمستهلكين الشباب على عكس علامات الساعات السويسرية، التي تخسر ساعاتها العريقة مثل سواتش وتيسوت معركة المبيعات أمام الساعات الذكية. ورغم أن شركة أبل لا تفصح عن أرقام مبيعات ساعاتها الذكية أو أي من منتجاتها القابلة للارتداء واستناد التقديرات الخاصة إلى متابعة الشحنات والتخمين، إلا أنه من الواضح أن أبل ووتش تواصل نموها واستحواذها على حصة شركات صناعة الساعات التقليدية.

وكانت أبل قد أعلنت ضمن نتائجها المالية للربع الأول من عامها المالي الحالي وهو الربع الرابع من العام الماضي، عن عائدات تصل إلى 10 مليارات دولار من الأجهزة القابلة للارتداء والإكسسوارات المنزلية.